

# علم أصول الفقه

الفصل الثالث: تعارض الحجج ١٩-٨-١٤٠٤ ٢٧

دراسات الأستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

## أقسام التعارض

غير مستقر

مستقر

التعارض

## القسم الثاني التعارض المستقر

مقتضى دليل  
الحجية العام

دليل خاص وراء  
دليل الحجية العام

البحث عن  
التعارض المستقر

## القسم الثاني التعارض المستقر

مقتضى دليل  
الحجية العام

دليل خاص وراء  
دليل الحجية العام

البحث عن  
التعارض المستقر

## حكم التعارض المستقر من زاوية الأخبار الخاصة

- ٢٠٥ / ٣. عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن النضر بن سويد، عن يحيى الحلبي، عن أيوب بن الحر، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «كل شيء مردود إلى الكتاب والسنة، وكل حديث لا يوافق كتاب الله، فهو زخرف» «٥» «٦».

## حكم التعارض المستقر من زاوية الأخبار الخاصة

- ٢٠٧ / ٥. **محمد بن إسماعيل**، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن الحكم وغيره: عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «خُطِبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِمَنْى، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، مَا جَاءَكُمْ عَنِّي يُوَافِقُ كِتَابَ اللَّهِ، فَأَنَا قُلْتُهُ، وَمَا جَاءَكُمْ يُخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ، فَلَمْ أَقْلَهُ» «١».

## حكم التعارض المستقر من زاوية الأخبار الخاصة

- ٢٠٦ / ٤. محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن فضال، عن علي بن عقبة، عن أيوب بن راشد: عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «ما لم يوافق من الحديث القرآن، فهو زخرف» «٧».
- (٧). الوافي، ج ١، ص ٢٩٧، ح ٢٣٤؛ الوسائل، ج ٢٧، ص ١١٠، ح ٣٣٣٤٥.

## حكم التعارض المستقر من زاوية الأخبار الخاصة

- ٣٣٣٤٤ - ١١ - «٣» و عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ قَالَ وَ حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ أَبِي الْعَلَاءِ أَنَّهُ حَضَرَ ابْنَ أَبِي يَعْفُورٍ فِي هَذَا الْمَجْلِسِ - قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ **اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ** - يَرْوِيهِ مِنْ نَثَقٍ بِهِ وَ مِنْهُمْ مَنْ لَا نَثَقُ بِهِ - قَالَ إِذَا وَرَدَ عَلَيْكُمْ **حَدِيثٌ** - فَوَجَدْتُمْ لَهُ **شَاهِدًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ أَوْ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ص** - وَ إِلَّا فَالَّذِي جَاءَكُمْ بِهِ أَوْلَى بِهِ.



الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

- الطائفة الثالثة – ما يكون مفاده نفي حجية ما يخالف الكتاب الكريم.

## الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

- من قبيل رواية السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله إن على كل حق حقيقة و على كل صواب نوراً، فما وافق كتاب الله فخذوه و ما خالف كتاب الله فدعوه».

## الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

• بَابُ الْأَخْذِ بِالسُّنَّةِ وَ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ

• ١١ - ١٧١ - ١ عَلَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ  
عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
ص إِنَّ عَلَى كُلِّ حَقٍّ حَقِيقَةً وَ عَلَى كُلِّ صَوَابٍ نُورًا فَمَا  
وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَخُذُوهُ وَ مَا خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَدَعُوهُ

## الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

- ورواية جميل ابن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في الهلكة، إنَّ على كلِّ حقِّ حقيقةً و على كلِّ صوابٍ نوراً فما وافق كتاب الله فخذوه و ما خالف كتاب الله فدعوه» ..

## الطائفة الثالثة مفادها نفى حجية ما يخالف الكتاب

- ٣٣٣٦٨ - ٣٥ - «٤» وَ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: الْوُقُوفُ عِنْدَ الشَّبْهَةِ خَيْرٌ مِنَ الْاِقْتِحَامِ فِي الْهَلَكَةِ - إِنَّ عَلَى كُلِّ حَقٍّ حَقِّهِ حَقِيقَةً - وَ عَلَى كُلِّ صَوَابٍ نُورًا - فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَخُذُوهُ - وَ مَا خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَدَعُوهُ.

الطائفة الثالثة مفادها نفى حجية ما يخالف الكتاب

• سعيد بن هبة الله الراوندي في **رسالته** التي  
ألفها في أحوال أحاديث أصحابنا وإثبات  
صحتها عن **محمد** و**علي** ابني علي بن عبد  
الصمد عن أبيهما عن **أبي البركات علي بن**  
**الحسين** عن أبي جعفر بن بابويه

# سند صاحب وسایل به رساله سعيد بن هبة الله راوندى

- الفائدة الخامسة
- [مشيخة المؤلف الحر العاملى]
- فى بيان بعض الطرق التى نروى بها الكتب المذكورة عن مؤلفيها.
- و إنما ذكرنا ذلك تيمناً، و تبركاً، باتصال السلسلة بأصحاب العصمة عليهم السلام، لا لتوقف العمل عليه.
- لتواتر تلك الكتب، و قيام القرائن على صحتها و ثبوتها، كما يأتى، إن شاء الله تعالى «١».
- فنقول «٢»: إنا نروى الكتب المذكورة، و غيرها، عن جماعة، منهم:

# سند صاحب وسایل به رساله سعيد بن هبة الله راوندى

- [الطريق السادس و الثلاثون]
- و نروى كتاب (الخراج و الجرائح) و كتاب (قصص الأنبياء) لسعيد بن هبة الله؛ الراوندى:
- بالإسناد السابق (ط ١٩) عن العلامة؛ الحسن بن المطهر (٥٢)، عن والده (١٠٥)، عن الشيخ مهذب الدين؛ الحسين بن ردة (١٠٦):
- عن [١٠٩] القاضى؛ أحمد بن على بن عبد الجبار؛ الطبرسى:
- عن [١١٠] سعيد بن هبة الله؛ الراوندى.



سند صاحب وسایل به رساله سعيد بن هبة الله  
راوندى

• و نروى باقى الكتب، بالطرق المشار إليها و  
الطرق المذكورة، عن مشايخنا و علمائنا،  
رضى الله تعالى عنهم جميعا، و جزاهم عنا، و  
عن الإسلام خيرا.

## سند صاحب وسایل به رساله سعید بن هبة الله راوندى

- سند صاحب وسایل (شیخ حر عاملی) به رساله سعید بن هبة الله راوندى در رساله‌ای که درباره احوال احادیث اصحاب و اثبات صحت آنهاست، محل بحث و تردید میان علماست و به صورت صریح مانند کتاب‌های مشهور "خرائج و جرائح" و "قصص انبیاء" ارائه نشده است [۱] [۲].

# سند صاحب وسایل به رساله سعید بن هبة الله راوندی

- ### نوع سند صاحب وسایل به آثار راوندی
- شیخ حر عاملی دو نوع سند برای کتب اصحاب ذکر می‌کند: سند خاص و سند عام. سند خاص خود را به دو کتاب خرائج و جرائح و قصص انبیاء از سعید بن هبة الله راوندی در فائده پنجم وسائل ذکر می‌کند و افراد واسطه در این طریق همه از بزرگان و ثقات هستند [۱].

## سند صاحب وسایل به رساله سعید بن هبة الله راوندی

• اما درباره رساله‌ای که در باب احوال احادیث اصحاب و اثبات صحت آن‌هاست، چنین سند خاصی ارائه نشده و فقط به‌طور ضمنی در ذیل سند عام بیان می‌شود [۱]:

• در پایان فائده پنجم وسائل، صاحب وسایل اشاره می‌کند که "و نروی باقی کتب بالطرق المشار إليها..." و این سند عام شامل کتاب‌هایی است که سند خاص مطرح نشده، از جمله رساله مورد بحث [۱] [۲] مهدی المادوی الطهرانی

# سند صاحب وسایل به رساله سعید بن هبة الله راوندی

- ### اشکالات و دیدگاه‌های علما درباره سند
- - برخی اشکال کرده‌اند که اعتمادی به سند خاص صاحب وسایل برای رساله مورد بحث نیست زیرا در طریق تخصصی ذکر نشده است و در روش صاحب وسایل، ذکر سند بیشتر جهت تیمن و تبرک است و الزاماً برای کاربرست فقهی نیست [۱].

# سند صاحب وسایل به رساله سعید بن هبة الله راوندی

- - دیگر اشکال اساسی این است که دو شاگرد اصلی قطب راوندی این رساله را ذکر نکرده‌اند و ممکن است ناشناخته یا کم‌اهمیت بوده باشد [۱][۲].

الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

- والأولى وإن كانت غير نقية سنداً إلا أن الثانية صحيحة\*.

- \* والأمر تماماً عكس ذلك فإن الأولى صحيحة و الثانية غير نقية سنداً (مهدى الهادوى الطهراني)

الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

• و قد اشتملت هذه الطائفة من أخبار الطرح على عقدين:

- عقد سلبي يردع عن حجية ما خالف الكتاب الكريم،
- و عقد إيجابي يأمر بأخذ ما وافق الكتاب الكريم. و

• لا بد من الحديث حول كل من العقدين في نقاط.



## الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

- **الأولى -** أن مفادها هل يكون جملة خبرية - و هي استنكار صدور ما يخالف الكتاب عنهم - فتكون كالطائفة الأولى، أو مجرد نفي الحجية التعبدية المستفاد من الأمر الإرشادي بترك ما خالف الكتاب؟
- قد يدعى الأول بقرينة ما ورد فيها من أن على كل صواب نوراً فما لا نور عليه - و هو الخبر المخالف للكتاب - ليس بصواب فلا يكون صادراً عنهم.

## الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

- إلّا أن الصحيح هو الثاني، لأن هذه الجملة لا تعدو أن تكون تعبيراً متعارفاً عن أن الحق يتضح و الصواب تبدو دلائله و تبشر أماراته في أغلب الأحيان، و ليس إخباراً عن ملازمة دائمية بين الصدق و بين ظهور النور و الحقيقة.

## الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

- و مما يشهد على عدم إرادة الاستنكار و نفي الصدور قوله عليه السلام في صدر رواية جميل (الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في الهلكة) الظاهر في وجود الشبهة و احتمال المطابقة للواقع. فلا يستفاد من هذه الطائفة أكثر من نفي حجية ما خالف الكتاب الكريم.

الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

• **الثانية -** قد يقال أن هذه الطائفة لا تختص بأخبار الآحاد بل تشمل كل أمانة تؤدي إلى مخالفة الكتاب فتختلف عن الطائفتين السابقتين الظاهرتين بمقتضى سياقهما في النظر إلى حجية الرواية و السند خاصة. و من هنا قد يستشكل في تخصيص دليل الحجة العام بها.

## الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

- إلّا أن الصحيح، تقديم إطلاق هذه الطائفة - لو تمت - على دليل حجية الخبر باعتبار حكومتها عليه، إذ هي كأدلة المانعية و الشرطية فرض فيها الفراغ عن أصل حجية خبر الثقة ليستثنى منها حالة خاصة.
- فتكون ناظرة إلى دليل الحجية العام و حاكمة عليه،

## الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

- مضافاً إلى أن القدر المتيقن منها هو خبر الثقة باعتباره الفرد البارز و المتعارف و الداخِل في محل الابتلاء وقتئذ الذي كان يترقب مخالفته للكتاب تارة و موافقته له أخرى، فلا يمكن تخصيصها بغير خبر الثقة.

الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

• **الثالثة -** إن هذه الطائفة يحتمل في مفادها عدة احتمالات:

• **الأول -** أن تكون ناظرة إلى ما كان يعتمد عليه العامة في الفقه من الأحاديث أو الأقيسة و الاستحسانات فتردع عنها و ترشد إلى أن ما ينبغي الاعتماد عليه إنما هو الكتاب الكريم و السنة الشريفة القطعية، فتكون كسائر الأدلة الرادعة عن العمل بغير الكتاب و ما يكون بحكمه.

## الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

- وهذا الاحتمال ينفية تطبيق نفس العنوان في الطوائف الأخرى على ما ينقل عنهم من الروايات المخالفة للكتاب و أنه زخرف باطل لم نقله، فلا موجب لافتراض اختصاصها بأحاديث العامة و أقيستهم.



## الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

• الثاني - أن تكون متعرضة لخصوص ما يخالف الكتاب و ما يوافق، فتلغى المخالف عن الحجية و تأمر بأخذ الموافق مع السكوت عن الخبر الذي لا يوافق الكتاب و لا يخالفه.

• و هذا الاحتمال يبعده ظهور هذه الروايات في أنها بصدد إعطاء ضابط عملي للمكلفين، فكيف يتغافل عن هذا الصنف من الروايات التي تشكل أكثر ما صدر عنهم من أحاديث.

## الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

- الثالث - أن يراد من الموافقة عدم المخالفة، فلا تدل على نفي حجية ما لا يوافق الكتاب و لا يخالفه.
- الرابع - أن يراد من المخالفة عدم الموافقة، فتدل على نفي حجية ما لا يوافق الكتاب و لا يخالفه.

## الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

- ولا يبعد تعين الاحتمال الأخير منهما. بقرينة قوله عليه السلام «إن لكل حق حقيقة و على كل صواب نوراً» و جعل التفصيل في الحكم بلزوم أخذ ما يوافق الكتاب و طرح ما يخالفه من تفريعات تلك الكبرى، فكأنه يقول، خذ بما يوافق الكتاب لأنه نور على الصواب،

## الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

- وحينئذ سوف تصبح هذه الطائفة من حيث المفاد كالطائفة السابقة الدالة على إلغاء ما لا شاهد عليه من الكتاب عن الحجية، والذي قد يكون عرفاً بحكم إلغاء الخبر عن الحجية مطلقاً، فلا بد من تخصيصها بالخبر في أصول الدين مثلاً أو حملها على التقية، على أساس المناقشات المتقدمة في التعليق على تلك الطائفة.

## الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

- **الرابعة -** أن العقد الإيجابي من مدلول هذه الطائفة دل على لزوم الأخذ بما وافق الكتاب. فهل يستظهر منه تأسيس حجية جديدة غير حجية خبر الثقة، فتكفي الموافقة للكتاب في حجية الخبر و لو كان من غير ثقة، أو أنه إرشاد إلى رفع المانع عن الحجية الناتج من مخالفة الخبر للكتاب، فلا يكون حجة إلا إذا اجتمعت شرائط الحجية الأخرى فيه، شأنه في ذلك شأن أدلة الشرطية و المانعية الأخرى؟

الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

• الظاهر هو الثاني، سواء فسرنا الموافقة بعدم المخالفة أو بوجود مضمونه في الكتاب.

• أما على الأول فلأن مجرد عدم المخالفة لا يصلح لأن يكون سبباً للحجية بحسب مناسبات الحكم و الموضوع العرفية في باب الحجية القائمة على أساس الطريقية و الكاشفية.

الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

- و أما على الثاني، فلأن تأسيس حجية ما يوجد مضمونه في الكتاب و إن لم يكن لغواً عقلاً، حيث يمكن أن يظهر أثره فيما إذا **فرضنا أن تلك الدلالة القرآنية ساقطة عن الحجية بالتخصيص** و نحوه ثم ورد خبر يوافقها و يكون أخص من ذلك المخصص، فإنه على تقدير جعل الحجية لهذا الخبر ترجع الدلالة القرآنية إلى الحجية ببركة حجية ذلك الخبر بمقدار مفاده.

## الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

- إلّا أن هذا مجرد أثر عقلي و ليس عرفياً، بل المتفاهم من الأمر بأخذ ما يوافق الكتاب التعويل على الكتاب لا جعل الحجية للخبر الموافق معه.
- نعم لا مانع من حجيته بدليل آخر إذا اجتمعت سائر شروط الحجية فيه، لأن المانع هو المخالفة مع الكتاب و المفروض انتفاءها.



## الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

- الخامسة - أن العقد السلبي في هذه الطائفة دل على إلغاء ما يخالف الكتاب عن الحجية، و المخالفة كما تشمل التنافي بنحو التباين أو العموم من وجه كذلك تشمل التنافي بنحو التخصيص أو التقييد أو الحكومة، لأن ذلك كله يصدق عليه المخالفة فيكون مقتضى إطلاقها طرح ما يعارض الكتاب الكريم مطلقاً سواء كان تعارضاً مستقراً أو غير مستقر.

## الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

- و قد أجاب المحققون عن هذا الإشكال بأحد جوابين.
- الأول - أن المعارضة بنحو التخصيص أو التقييد أو الحكومة ليست بمخالفة عرفاً لأن الخاص و المقيّد و الحاكم تكون قرينة على المراد من العام و المطلق و المحكوم فلا تعارض بينهما.

## الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

- الثاني - وجود علم إجمالي بصدور كثير من المخصصات و المقيّدات للكتاب عن الأئمة عليهم السلام، و هذا إن لم يشكل قرينة متصلة تصرف عنوان المخالفة في هذه الروايات إلى الأنحاء الأخرى من المخالفة، أي التعارض المستحكم فلا أقل من سقوط الإطلاقات القرآنية عن الحجية بالتعارض الداخلي فيما بينها على أساس هذا العلم الإجمالي، فتبقى الأخبار المخصصة على حجيّتها.

## الطائفة الثالثة مفادها نفي حجية ما يخالف الكتاب

- السابعة - إذا كانت المخالفة بنحو العموم من وجه، فهل يسقط الخبر عن الحجية رأساً أو في خصوص مورد التعارض؟ الصحيح هو الثاني، لأن العنوان الوارد في لسان هذه الأخبار - وهو اسم الموصول في قوله «ما خالف الكتاب» - مطلق يشمل كل أماره تخالف الكتاب الكريم و ليس مخصوصاً بالحديث أو الرواية، و من الواضح أنه في موارد التعارض بنحو العموم من وجه يكون المخالف مع الكتاب إطلاق الحديث لا أصله فلا موجب لسقوط سنده.